

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

وضع إطار قانوني واضح وفعال لتنظيم تعريف سيارات الأجرة بما يضمن التوازن بين حقوق المهنيين وحماية المستهلكين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تعرف تعريف سيارات الأجرة الكبيرة والصغيرة بعدد من المدن المغربية اختلالات متزايدة، نتيجة غياب إطار قانوني واضح ومحين يؤطر شروط تحديد التسعيرة وكيفية مراجعتها، بما يضمن الشفافية والإنصاف بين مختلف الأطراف. وهو ما أدى إلى بروز ممارسات متفاوتة في تحديد الأسعار، تنير قلق المواطنين وتطرح إشكال حماية حقوقهم كمرتفقين، في مقابل مطالب مشروعة للمهنيين مرتبطة بارتفاع تكاليف الاستغلال.

إن هذه الوضعية تبرز الحاجة الملحة إلى إرساء منظومة قانونية متوازنة تضمن من جهة حقوق مهنيي القطاع في شروط عمل عادلة، ومن جهة أخرى تحمي المستهلكين من أي استغلال أو تجاوز، عبر قواعد واضحة وملزمة تخضع للمراقبة والمحاسبة.

لذا نساألكم عن التدابير التي تعتزم الوزارة اتخاذها لوضع إطار قانوني واضح وفعال يؤطر تعريف سيارات الأجرة يضمن تحقيق التوازن بين حقوق المهنيين وحماية المستهلكين من أي استغلال أو تجاوز؟ وهل هناك توجه لمراجعة المنظومة التنظيمية الحالية بما يكرس الشفافية والعدالة في تحديد التسعيرة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ثورية عفيف